الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الجمعة
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

OCT 30 1991

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد افونسو (موزامبيق)

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الاعمال : تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين (تابع)

تنظيم الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.6/46/SR.5
7 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٢٩ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين (تابع) (A/46/17)

١ - السيد نوهاوس (استراليا) : أشاد بأوجه التقدم المحرزة في الدورة الرابعة والعشرين للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتعلق بوضع مشروع قانون للتحويلات الدائنة الدولية ويأمل في أن تؤدي هذه الاعمال سريعا مثلها في ذلك مثل الاعمال المكرسة لوضع قانون نموذجي للاشتراء وقانون موحد للكفالات وخطابات لاعتماد الضامن ولوضع الدليل القانوني المتعلق بعقود التجارة المكافئة الدولية .

٢ - وفيما يتعلق بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي فإن الوفد الاسترالي يؤيد الاقتراح الرامي الى تنظيم مؤتمر عن القانون التجاري الدولي في عام ١٩٩٢ في اطار الدورة الخامسة والعشرين للجنة القانون التجاري الدولي ، ويرجى أن ينظر هذا المؤتمر في الاتجاه المقبل للجنة القانون الدولي وفي عملها وعلاقتها بالمنظمات الاخرى . إن استراليا على استعداد للمساهمة في تنظيم المؤتمر عن طريق اختيار المتكلمين الاستراليين والنظر في امكانية تحمل بعض نفقات هذا المؤتمر .

٣ - إن الوفد الاسترالي يتابع باهتمام أعمال لجنة القانون الدولي المتعلقة بتبادل البيانات الكترونيا نظرا لانه يجب التحرز من أي ازدواج في العمل مع المنظمات الاخرى وبخاصة فيما يتعلق بوضع اتفاق نموذجي بشأن الاتصالات فيما يتعلق بالتجارة الدولية .

٤ - وقال إن الوفد الاسترالي يؤيد مثله في ذلك مثل وفود أخرى تأجيل عملية الموافقة على نص الشروط التجارية الموحدة (الانكوتيرمز) إلى الدورة الخامسة والعشرين وأشاد بالمبادرات الرامية الى تحسين التنسيق بين لجنة القانون التجاري الدولي والمنظمات الدولية الاخرى التي تعمل على تطوير القانون التجاري الدولي .

٥ - وفيما يتعلق بحالة الاتفاقيات الناجمة عن أعمال لجنة القانون التجاري الدولي قال إن استراليا طرف في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨ واتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠ وهي تدرس جديا الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٨٨ المتعلقة بالسفاتج (الكمبيالات الدولية والسندات الاذنية الدولية) وكذلك اتفاقية عام ١٩٧٨ المتعلقة بالنقل البحري للبضائع .

(السيد نوهاوس ، استراليا).

٦ - وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة فإن استراليا سوف تقدم معونة مالية لتنظيم الحلقة الدراسية التي سوف تعقد في فيجي وذلك بالتنسيق مع المؤتمر السنوي الاسترالي المعني بالقانون التجاري . وسوف يدرس هذا المؤتمر العديد من النقاط التي هي من صميم عمل لجنة القانون التجاري الدولي وهذا ما يبرهن على الاهمية التي تعلقها استراليا على أنشطة هذه اللجنة .

٧ - السيدة كوفلر (النمسا) : قالت إن مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي وضعه الفريق العامل المعني بالتحويلات الدولية يشكل مساهمة هامة في تنسيق القواعد التي تحكم مجالا لا يكف عن التطور وبخاصة فيما يتعلق بالتحويلات التي تتم بالوسائل الالكترونية .

٨ - وقالت إنها تلاحظ مع الارتياح أوجه التقدم التي أحرزها كل من الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد في وضع القانون النموذجي المتعلق بالاشتراء والفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية في النظر في المشاكل القانونية الناجمة عن عمليات تبادل البيانات الكترونيا وكذلك الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية وذلك فيما يتعلق بوضع قانون موحد بخصوص خطابات الاعتماد الضامن .

٩ - وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة في مجال القانون التجاري الدولي قالت إن بلدها يؤكد أهمية برنامج الحلقات الدراسية الاقليمية والندوة المتعلقة بأعمال لجنة القانون الدولي التي تنظم بمناسبة كل دورة من دورات هذه اللجنة . ومن ثم فإنها تشعر بالارتياح للرغبة التي أعربت عنها أمانة اللجنة لمواصلة هذا البرنامج وتطويره .

١٠ - وفيما يتعلق بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي قالت إن وفدها قد أحاط علما مع الارتياح بالاقتراح الرامي الى تنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي في اطار الدورة الخامسة والعشرين للجنة القانون التجاري الدولي وذلك للنظر في النتائج التي أحرزت فيما يتعلق بالتوحيد والتنسيق التدريجيين للقانون التجاري الدولي وكذلك الاحتياجات المتوقعة في مجال تضطلع فيه لجنة القانون التجاري الدولي بدور أساسي .

١١ - السيد هونجا (كينيا) : قالت إن بلده يعلق أهمية كبرى على احدى الاتفاقيات التي أثمرت عنها أعمال لجنة القانون التجاري الدولي وهي اتفاقية الامم المتحدة عن مسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية . أما فيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية فإن من الضروري أن يحظى هذا النص بتوافق أكبر في الآراء وأن يعكس حقيقة الأوضاع البالغة التباين الموجودة الآن . إن القانون النموذجي ينبغي أن يشكل حلا وسطا بين احتياجات البلدان ذات التحويلات الدولية العديدة والسريعة واحتياجات البلدان التي لا تلجأ الى أكثر التقنيات حداثة .

١٢ - وأشاد ممثل كينيا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمشاريع الاخرى التي تدرسها لجنة القانون التجاري الدولي وان كان يشعر بقلق بالغ لضآلة تمثيل البلدان النامية في أفرقة العمل التابعة للجنة الامم المتحدة للقانون الدولي وهذا لا يعكس عدم اهتمام هذه البلدان بالمواضيع التي تدرسها هذه اللجنة وإنما عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لكفالة مشاركة خبراء هذه البلدان . ويبدو من الصعب حمل هذه البلدان النامية على الانضمام الى نصوص لم تتسن لها امكانية المشاركة في المداولات المتعلقة بها . ومن ثم فإنه يرجى أن يتضمن تقرير الامين العام الذي سوف يقدمه وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٣/٤٥ مقترحات ايجابية في هذا الصدد .

١٣ - واختتم كلمته قائلا إن وفده قد أحاط علما مع الارتياح بالاقتراح الرامي الى تنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي في اطار الدورة الخامسة والعشرين للجنة القانون التجاري الدولي كما أنه يشيد أيضا بتوسيع نطاق الانشطة في مجال التدريب والمساعدة .

١٤ - السيد جودو (اندونيسيا) : قال إنه على يقين رغم تعقد المسائل التي تدرسها لجنة القانون التجاري الدولي أن هذه اللجنة ستواصل أعمالها الرائدة بغية التوصل الى وضع مشروع قانون نموذجي للتحويلات الدائنة الدولية .

١٥ - وقال إنه لاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في مشروع الدليل القانوني المتعلق بوضع عقود التجارة المكافئة الدولية . إن التطور الملفت للنظر لهذا النوع من المبادلات الذي يمثل الآن ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من مجموع المبادلات التجارية الدولية يرجع الى حد كبير الى الازمة العالمية للديون . إن البلدان النامية بوجه خاص تلجأ الى هذه العمليات على أمل الحد من عجزها التجاري وتشجيع

(السيد جودو ، اندونيسيا)

الصناعة بها والحصول على مدخل الى الاسواق التجارية الدولية الكبرى . إن اندونيسيا تعد منذ عام ١٩٨٣ من بين البلدان التي تشجع الى حد بعيد عملية عقود التجارة المكافئة الدولية لانها الطريقة المثلى لإيجاد وتعزيز علاقات اقتصادية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب .

١٦ - وفيما يتعلق بالمشاكل القانونية التي يطرحها تبادل المعلومات الكترونيا فإن الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية قد اضطلع بدراسة متعمقة لعدد من الاتفاقات النموذجية بهدف وضع اتفاق نموذجي بشأن الاتصالات يمكن أن يستخدم في التجارة الدولية . وهناك مسألة أخرى ينبغي أن تحظى بالاهتمام وهي مسألة السندات القابلة للتداول وبخاصة وثائق النقل برسائل تبادل المعلومات الكترونيا .

١٧ - وقال إن وفد اندونيسيا يؤيد أعمال الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد لوضع مشروع قانون نموذجي للاشتراء . إن هذا الصك ينبغي أن يقدم خدمات قيمة للبلدان النامية التي تحاول اصلاح تشريعاتها في هذا المجال .

١٨ - ومضى قائلا إن بلده ينتظر الكثير من عقد الامم المتحدة للقانون الدولي الذي من شأنه ، مع وجود المناخ الحالي للتعاون الدولي ، أن يشجع التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي وتدوينه كما أن وفده يشيد بالقرار الذي اتخذ بتنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي في اطار الدورة الخامسة والعشرين للجنة القانون التجاري الدولي عام ١٩٩٢ .

١٩ - وقال إن برنامج التدريب والمساعدة يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للحكومات ورجال القانون وبخاصة في البلدان النامية . إن وفد اندونيسيا يلاحظ مع الارتياح التنسيق الموجود حاليا بين جهود لجنة القانون التجاري الدولي وجهود المنظمات الثنائية والدولية التي تعنى أيضا بتوحيد القانون التجاري الدولي وبخاصة اللجنة القانونية الاستشارية الافريقية الآسيوية .

٢٠ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يؤكد من جديد رغبته في التعاون الوثيق مع لجنة القانون التجاري الدولي لأن التطورات الايجابية الملاحظة أخيرا على المسرح الدولي تعد نداء ملحا لوضع قواعد قانونية من شأنها أن تنظم التجارة الدولية .

٢١ - السيد كاليرو رودريغيز (البرازيل) : قال إنه تجدر الاشادة بلجنة القانون التجاري الدولي لانها لم تعمل في دورتها الرابعة والعشرين على إنهاء أعمالها المتعلقة بالمشروع النموذجي الممتاز للتحويلات الدائمة الدولية علما بانه لم يكن أمامها سوى الانتهاء من صياغة ثلاث مواد من ١٣ . وقال إن اللجنة قد أعربت مرة أخرى عن تصميمها على عدم التضحية بالنوعية مقابل مقتضيات أخرى . إن الاشارة الى "تبييض الأموال" الواردة في الفقرتين ٢٨٧ و ٢٨٨ من التقرير (A/46/17) تتسم بأهمية خاصة . وإذا كانت بعض النظم القانونية الوطنية والصكوك الدولية تنص بالفعل على تدابير للحيلولة دون "تبييض الأموال" فإن القانون النموذجي الذي يرمي الى تسهيل المدفوعات الدولية والإسراع بها والحد من تكلفتها يجب أن يضع في الاعتبار هذه المشكلة البالغة الخطورة . إن وفد البرازيل على يقين بأن لجنة القانون التجاري الدولي سوف تعود للنظر في هذه المسألة حتى يصبح القانون النموذجي أكثر اتساقا مع القواعد الرامية الى الحيلولة دون "تبييض الأموال" .

٢٢ - وقال إنه تجدر الاشادة بأوجه التقدم التي أحرزتها أفرقة العمل المعنية بمسائل الاشتراء والكفالات وخطابات الاعتماد الضامن والتجارة المكافئة الدولية .

٢٣ - وفيما يتعلق بالمشاكل القانونية التي تطرحها عمليات تبادل المعلومات الكترونيا فإن وفد البرازيل يوافق على النهج الذي اتبعته لجنة القانون التجاري الدولي المتمثل في التمييز بين الاطار العام الذي يسمح بحصر مختلف المشاكل القانونية وتقديم مجموعة مبادئ وقواعد قانونية أساسية تحكم الاتصالات وتبادل المعلومات الكترونيا من ناحية أخرى وبين اتفاق نموذجي محتمل للاتصالات يمكن أن يستخدم في التجارة الدولية من ناحية أخرى . كما أن وفده يوافق أيضا على القرار الذي ينص على أن يطلب الى الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية أن يضع فورا اطارا عاما وأن ينظر في امكانية الاضطلاع بأعمال من شأنها أن تؤدي الى وضع اتفاق نموذجي بشأن الاتصالات .

٢٤ - وقال إن مؤتمر القانون التجاري الدولي الذي قررت لجنة القانون التجاري الدولي أن تكرس له أسبوعا في دورتها القادمة لعام ١٩٩٣ يعد من غير شك مساهمة هامة في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي .

٢٥ - السيد وود (المملكة المتحدة) : قال إن من المؤسف أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي لم تتمكن في دورتها الرابعة والعشرين ، نظرا لضيق الوقت من إنهاء المفاوضات المتعلقة بالنص النهائي لمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية . بيد أن وفد بلده لا يشك في نجاح هذا العمل الذي يتوقع أن يستكمل في الدورة الخامسة والعشرين .

٢٦ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز بشأن مسألة الاشتراء ومسألة الكفالات ورسائل الاعتماد الضامن وكذلك إنهاء الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية لاعماله المتعلقة بوضع دليل قانوني بشأن التجارة المكافئة ، في بداية الشهر الجاري .

٢٧ - وذكر أن الوفد البريطاني يلاحظ أيضا مع الارتياح أن الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية سيعالج المشاكل القانونية الناجمة عن تبادل البيانات الكترونيا ، والتي يأمل الوفد أن تمنح الأولوية . ويسر وفد بلده بوجه خاص أنه تقرر أن تكون المهمة الاساسية للفريق العامل التحقق من المشاكل القانونية الرئيسية واقتراح إطار عام للاحكام القانونية المحتملة . وهذا القرار يتماشى مع التوصية الصادرة عن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، بشأن القيمة القانونية للسجلات الالكترونية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧١/٤٠ .

٢٨ - وفيما يتعلق بتنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي في عام ١٩٩٢ احتفالا بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، قال إن الوفد البريطاني يرحب بما أبدته لجنة الامم المتحدة للقانون الدولي من عزم للتأكيد على الجوانب العملية وأيضا تأمين مشاركة ليس فقط الجامعيين ، وإنما أيضا العاملين في ميدان القانون . وأعرب عن أمل الوفد في أن يتم توزيع مقترحات بشأن هذا المؤتمر من الآن وحتى نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر .

٢٩ - وانتقل الى الحديث عن الاتفاقيات التي اعتمدتها بالفعل لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، فقال إن من المتوقع ، أن يتم في المستقبل القريب اتخاذ قرار بشأن انضمام المملكة المتحدة الى اتفاقية الامم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ، واتفاقية الامم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الاذنية الدولية .

٣٠ - السيدة لي ياندوان (الصين) : أعربت عن سرورها لأن الأعمال المتعلقة بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية أوشكت على الإنتهاء . وقالت إن ضرورة مثل هذا القانون النموذجي أمر لاشك فيه . بيد أن من المهم ألا ينسى المرء أن الفرق بين درجة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والنمو الاقتصادي في البلدان النامية ينعكس أيضا في التحويلات الدولية . ومن ثم يجب الحرص على أن يأخذ القانون النموذجي مصالح جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية في الحسبان ، بحيث يمكن تطبيقه بصورة صحيحة وعلى نطاق واسع . ولا يزال الأمر يحتاج الى تحسينات جديدة ، فيما يتعلق بتعريف عبارة "فائدة" والإلغاء التلقائي لأمر الدفع مثلا . وأعربت عن أملها في أن تسعى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الى الحد من الاختلافات التي لا تزال قائمة وأن تنهي قريبا أعمالها المتعلقة بمشروع القانون النموذجي .

٣١ - وأعربت عن ترحيب الوفد الصيني بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإعداد قانون نموذجي للاشتراء ، وقانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن والدليل القانوني بشأن إعداد عقود التجارة المكافئة .

٣٢ - وأضافت قائلة إنه يجب تخصيص مكان كبير للقانون التجاري الدولي في برنامج أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . ومن ثم تجدر الإشادة بقرار عقد مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي في عام ١٩٩٣ في إطار برنامج العقد .

٣٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الوفد الصيني يأمل أن تُعزز الأنشطة المتعلقة بتدوين القانون التجاري الدولي وتدريسه ودراسته ونشره ، وأن تراعي بوجه خاص ، أهميته بالنسبة لتطوير القانون الاقتصادي والتجاري في البلدان النامية . وأعربت عن استعداد وفد بلدها للعمل على تحقيق هذه الغاية .

٣٤ - السيد فيربينيكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية يحظى بتأييد وفد بلده الذي يأمل أن تواصل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النظر فيه في دورتها الخامسة والعشرين .

٣٥ - وأضاف قائلا إن الوفد السوفياتي يوافق على المنظور الذي تزمع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من خلاله الإسهام في أنشطة الاحتفال بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ولاسيما على قرار تنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي أثناء دورتها الخامسة والعشرين . وينبغي أن يتيح هذا المؤتمر الفرصة للنظر في

(السيد فيربينيكين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

النتائج التي تم التوصل اليها في مجال التوحيد والتنسيق التدريجيين للقانون التجاري الدولي خلال الـ ٢٥ سنة الماضية وكذلك فيما يتعلق بالاحتياجات المتوقعة في الـ ٢٥ سنة القادمة . وسيسهم المؤتمر مثله في ذلك مثل أعمال لجنة الامم المتحدة للقانون التجار الدولي إسهاما إيجابيا في تطوير العلاقات التجارية بين الدول في ظروف مواتية للجميع وفي إرساء نظام قانوني دولي أكثر إنصافا .

٣٦ - السيدة غولان (اسرائيل) : قالت إن بلدها يؤيد العمل الذي انجزته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال التدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي . وقد حضرت شخصيا الحلقة الدراسية التي عقدت في فيينا أثناء الدورة الرابعة والعشرين للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي وهي تود أن تشكر الامانة على تنظيم هذه الحلقة الدراسية وعلى نوعية المتحدثين فيها . أما فيما يتعلق بمستقبل لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ينبغي الحرص على زيادة التنسيق بين أنشطتها وأنشطة المنظمات الدولية الاخرى التي تعمل في ميادين القانون الدولي والقانون الخاص والقانون الدولي الخاص بغية تفادي ازدواجية الانشطة .

٣٧ - السيد فيليغاس (المكسيك) : تحدث بإسم وفود كولومبيا وشيلي وإكوادور وأوروغواي وفنزويلا والمكسيك ، فأحاط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي سيضع تحت تصرف المشرّعين في جميع الدول صكا موحدا من أجل سد الثغرات الموجودة في جميع التشريعات تقريبا ، ولاسيما فيما يتعلق بالتحويلات التي تتم بالوسائل الالكترونية . ونظرا لأن مشروع القانون النموذجي يأخذ في الاعتبار الممارسات التجارية والاحتياجات الحالية وكذلك الحلول القانونية لجميع مناطق العالم ، فمن حق المرء أن يأمل أن يعتمد أحكامه عدد كبير من البلدان لا بالنسبة للتحويلات الدولية فحسب ، وإنما أيضا لتنظيم نظام مدفوعاتها الداخلي .

٣٨ - ومضى قائلا إن الامل معقود على أن تتمكن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي أيضا في دورتها الخامسة والعشرين من الإنتهاء من الدليل القانوني لإعداد عقود التجارة المكافئة الدولية الذي سيكون مفيدا للغاية بالنسبة للبلدان التي تفتقر الى العملات الاجنبية .

٣٩ - وأضاف قائلا إن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي كانت على حق عندما قررت أن توجه المؤتمر المعني بالقانون التجاري الدولي الذي تعتزم عقده أثناء دورتها الخامسة والعشرين توجيها عمليا مثبتة بذلك أسلوبها العملي .

(السيد فيليغاس ، المكسيك)

٤٠ - وواصل حديثة قائلا إن الوفود الستة تلاحظ مع الارتياح أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي اشتركت خلال السنة المنصرمة في رعاية حلقات دراسية مفيدة في كوستاريكا وهندوراس وإكوادور . وأعرب عن أمله من تلك الوفود أن تواصل إيلاء الاهتمام لامريكا اللاتينية على هذا النحو . وأضاف أن الوفود الستة تنتظر باهتمام التقرير عن وسائل تقديم المساعدة الى البلدان النامية الاعضاء في لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بغية زيادة اشتراكها في اجتماعات هذه اللجنة وفي اجتماعات أفرقة العمل التابعة لها ، وهو تقرير ينبغي إعداده وفقا للفقرة ٥ من قرار الامم المتحدة ٤٢/٤٥ .

٤١ - وقال إن الوفود الستة تقر الاعمال المنجزة بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن وبشأن الاشتراء . أما فيما يتعلق بالمشاكل القانونية الناجمة عن تبادل البيانات الكترونيا ، فهي تأمل أن يوصي الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية بإعداد اتفاق نموذجي تتضح ضرورته بإطراد . ومن الهام أن يسند إعداد مثل هذا الاتفاق الى هيئة ذات اختصاص عالمي .

٤٢ - السيد رايا (الفلبين) : قال إن وفد بلده يحيط علما بوجه خاص باتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية ، التي وقعها بلده وكذلك بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدولية . وأضاف أن وفد بلده يتابع باهتمام الاعمال الجارية بشأن الاشتراء ، والكفالات وخطابات الاعتماد الضامن وعمليات التجارة المكافئة . علاوة على ذلك ، يحيط الوفد علما بمختلف الاتفاقيات التي تم إعدادها بالفعل ، مثل اتفاقية الامم المتحدة للنقل البحري للبضائع (قواعد هامبورغ) ، والاتفاقية الخاصة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع . كذلك يسهم كل من قانون لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي للتحكيم التجاري الدولي والاتفاقية المتعلقة بإقرار وإنفاذ قرارات التحكيم الاجنبية في تسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي وذلك بتشجيع اللجوء الى التحكيم بدلا من المجابهة في حالة الخلاف .

٤٣ - وأعرب عن ترحيب الوفد الفلبيني بقرار تنظيم مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي بمناسبة الدورة الخامسة والعشرين للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في عام ١٩٩٢ . وقال إن تبادل الآراء الذي يتم في هذا النوع من المحافل يشجع بالفعل على قبول هيئات مثل لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي لنتيجة الاعمال المنجزة بشأن هذه النقطة المحددة أو تلك في جو يساعد على التوافق .

تنظيم الاعمال

٤٤ - الرئيس : ذكّر بأن اللجنة قررت النظر أيضا في إطار البند ١٣١ من جدول الاعمال (تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة) وفي تقرير الأمين العام بشأن نظام الامم المتحدة للتوفيق المطبق في المنازعات بين الدول (A/46/383) . واقترح أن يخصص الاسبوع من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٤ تشرين الاول/اكتوبر لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق وأن ينظر في التقرير عن نظام التوفيق في يومي ٧ و ٨ تشرين الاول/اكتوبر .

٤٥ - السيد تومكا (تشيكوسلوفاكيا) : سأل هل يمكن لوفد بلده أن يلقي كلمة بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق في يوم ٨ تشرين الاول/اكتوبر .

٤٦ - الرئيس : أجاب أن من الافضل أن تلقى هذه الكلمة في الاسبوع من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٤ تشرين الاول/اكتوبر لتفادي الخلط بين النظر في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق والمشاورات المتعلقة بنظام التوفيق .

٤٧ - السيد وود (المملكة المتحدة) : سأل هل يمكن للوفود أن تعالج التقريرين في كلمة واحدة ، وهو حل يفضله وفد بلده .

٤٨ - الرئيس : أجاب انه لا يرى ما يمنع ذلك .

٤٩ - السيد برافو (ايطاليا) : قال إن وفد بلده يود تناول التقريرين في كلمة واحدة ولكن في ٧ تشرين الاول/اكتوبر .

٥٠ - الرئيس : كرر إنه يفضل تخصيص يومي ٧ و ٨ تشرين الاول/اكتوبر لنظام التوفيق فقط بحيث يمكن مناقشته على نحو مستقل .

٥١ - السيد برغ (المانيا) : قال إنه يرى أنه ينبغي أن تتمكن الوفود التي تود معالجة نظام التوفيق على نحو مستقل والوفود التي تود معالجة نظام التوفيق وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق سويا من القيام بذلك في يومي ٧ و ٨ تشرين الاول/اكتوبر .

٥٢ - الانسة ويلسون (الولايات المتحدة الامريكية) : اتفقت مع الرئيس في الرأي على أن من الافضل عدم الخلط بين المناقشتين . واستدركت قائلة إن من الصعب على ما يبدو

(الآنسة ويلسون ، الولايات المتحدة الامريكية)

بالنسبة لبعض الوفود إلقاء كلماتها بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق في الاسبوع من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٤ تشرين الاول/اكتوبر ، ولذلك يمكن أن تتيح لها فرصة لإلقاء كلماتها بطريقة مجمعة ، في يومي ٧ و ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، في بداية الجلسة أو في نهايتها . وبهذه الطريقة يمكن أن تظل المناقشتان مستقلتين .

٥٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار هذا الحل .

٥٤ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠